# الفصل الثاني

## مفهوم التحويل وأنواعه

لما كانت الكفاية اللسانية والتبليغية هي المنشودة من تعلم النحو بالمفهوم الانتحائي. وهذه الكفاية تشمل مستويين للانتحاء: انتحاء البنى والتراكيب الإسنادية التوليدية، وانتحاء البنى والتراكيب المحولة فإنه من الأهمية بمكان أن يكون مستعمل اللغة على بصيرة بالتحويل الذي يمس البنى والتراكيب الإسنادية في لغتنا العربية. فما مفهوم التحويل؟

في مبتدأ الأمر نلفت الانتباه إلى أن مفهوم التحويل الذي اكتسب شهرة واسعة بعد ظهور مدرسة "النحو التحويلي التوليدي" على يد تشومسكي يقترب من مفهومه في الدرس العربي القديم. وإن النظرية النحوية التي أوجدته تعاملت بمفهومه هذا في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجمل دون التصريح به. ولم تصرح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة(١). والتحويل "وسيلة للوصف والتحليل والتفسير"(٢). و"إن عمليات التحويل تقلب البنيات العميقة إلى بنيات ظاهرة دون أن تمس بالتحويل أي بالتأويل الدلالي(التفسير الدلالي) الذي يجرى في مستوى البنيات العميقة"(٣) حيث "إن التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة(٤)" أو الوحدة الإسنادية. وإن اللجوء إلى البنية العميقة في النحو العربي إنما كان لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعتريها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه، من مثل الحذف، والتقديم، والتأخير وغيرها(٥) ونحاة العربية هم أول من لجأ إلى التقدير (٦). ولم يكن تقديرهم بتأثر من المنطق الأرسطي(٧). فالتحويل يحصل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة التي لم تأت على بناء نظائرها(٨) في الإعلال والإبدال(٩). "والقول بالعامل والتقدير تعليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة"(١٠) والتحويل هو تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى(١١). "ويقصد به في

النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص، فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام"(١٢).

وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب المقدرة من ناحية تحديدها، واختلفوا في طرق تحويلها إلى بنية السطح(١٣).

فهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية. إنه وصف العلاقة بين البنية العميقة والبينية السطحية(١٤). وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أصحاب الاتجاه الوصفي إلا ضبطاً للعلاقة التي بين التركيب الظاهر والبنية العميقة التي هي "الأصول التي تنتظم بنية التركيب(١٥) عند العرب"(١٦).

## أولاً- مفهوم التحويل في النحو العربي:

إذا كان التحويل في النحو التحويلي قائماً على أساس أن لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وكان لا بد من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة التحويل قد وجدت بشكل آخر في النحوي العربي. ولكن النحويين العرب حين تناولهم فكرة المواءمة بين العمق المقدر والسطح الظاهر، وانتهوا إلى أن هناك نموذجاً أو معياراً أو أصلاً تجريدياً في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود، وخلصوا إلى أن النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد، فإنهم رأوا أن ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتان إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحول الذي يكون ظاهره ملبساً. فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية(الواردة عناصرها على أصلها)(١٧) لا تحتاج إلى بنية عميقة. وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح " البنية العميقة" غير مصرح به في معالجة النحاة العرب للتراكيب الإسنادية المحولة، فإن مفهومه كان حاضراً في

معالجتهم تلك. وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة من نحو قولهم "أصله كذا"، أو "قياسه كذا"، أو هو "على تقدير كذا"، أو "تأويله كذا"، أو"على نية كذا". وهي كلها تعني أن هناك بنية عميقة وراء البنية السطحية المحولة(١٨). وقد استعمل مفهوم البنية العميقة في التفريق بين معاني التراكيب الإسنادية في الصيغ العربية التي يكون ظاهرها ملبساً فكان مفهوم البنية العميقة هو المؤدي إلى إزالة هذا اللبس (١٩).

وما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثالاً واضحاً على التحويل الذي ورد صراحة حيث يقول "الأشموني" في حد تمييز الجملة، فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو"طاب زيد نفساً"(واشتعل الرأس شيباً) (٢٠).

فالتمييز محول عن الفاعل والأصل(٢١) "طابت نفس زيد"، واشتعل شيب الرأس (٢٢). والجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد يكون من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه في قوله: "وذلك قولك امتلأت ماء وتفقأت شحماً(. . ) وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم. فحذف هذا استخفافاً"(٢٣).

والبنية العميقة قد تتعدد. فالجملة الفعلية " تفقأ زيد شحماً" يرى بعضهم أن بنيتها العميقة "تفقأ شحم زيد"، ويرى آخرون أن بنيتها العميقة "تفقأ زيد من الشحم". وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحولة عنها لا ترفضه النظرية اللسانية الحديثة، بل تراه مسوغاً مقبولاً ما دام المفسر يشرح كيف ائتلفت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحية( ٢٤).

ومعظم خلافات النحويين كانت حول تقدير البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة المقدرة إلى البنية السطحية(٢٥).

ولم يكن النحويون مجانبين الصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين

الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التي ترى في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أن المنهج التحويلي رأى أن مسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية(٢٦).

والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول له متكافئان. وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس.

والتحويل عند العرب تحويلان: تحويل يبحث به عن تكافؤ البنى(توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ(٢٧) بواسطة ما يعرف بـ "نظرية الحمل"(٢٨). وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية (٢٩) أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية(٣٠).

وهذه القواعد التحويلية قد تكون بالحذف، أو الاستبدال، أو بالإضافة، أو إعادة الترتيب وغير ذلك. وقد تكون هذه القوانين اختيارية. وقد تكون إجبارية. و في كل حالة ينبغي أن يجري تطبيق القوانين التحويلية على تركيب من الممكن تحليله إلى عناصر سبق ظهورها في التركيب الباطني. أي لابد من وجود وصف تركيبي قابل للتحليل استناداً إلى عناصر التركيب الباطني. وهذا الشرط ضروري للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالاتها(٣١).

وهذه النظرية التحويلية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقاً من الفرضية التي تقر بمقدرة المتكلم المستمع على أن ينتج عدداً غير متناه من جمل لغته ويفهمها(٣٢). ذلك أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن تفسر لغة المتكلم المستمع الفعلية وسليقته أو قدرته اللغوية ومعرفته بهذه اللغة(٣٣).

واللافت للانتباه أن التحويل مثل ما يمس الجملة أو الوحدة الإسنادية يمس أيضاً الصيغة الصرفية، إلا أن التحويل في البنية التركيبية يتبعه بالضرورة تحول في

المعنى. أما التحويل في البنية الصرفية فقد يكون وظائفياً، وقد يكون لغرض التخفيف الذي تنشده اللغة العربية حين يسجل تنافر بين أحرف الكلمة(٣٤). في نحو التحويل الذي نقف عليه في الإبدال والإعلال في مستوى الكلم(٣٥). "وهذا التحويل لا يغير المعنى لأنه مجرد تمثيل لما يترتب من التغير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ)، وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة التصريف وقد بنوا على ذلك ما أسموه بمسائل التصريف(في مستوى الكلم) " وهو عبارة عن نظام ابستيوماتيكي لصناعة العمليات التحويلية المذكورة"(٣٦).

## أنواع التحويل:

للتحويل نوعان: تحويل جذري، وتحويل محلي.

### ١- التحويل الجذري:

وهو الذي يتحول فيه التركيب الإسنادي الاسمي إلى تركيب إسنادي فعلي، أو العكس. فهو إذن قسمان:

أ – "فالتحويل الذي ينقل المركب الاسمي(٣٧) إلى رأس الجملة ثم يعلقه بالعقد (س) المسيطر الأساس. هو تحويل ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية(٣٨)". وهي تلك التحويلات التي أطلق عليها الجرجاني مصطلح "التقديم لا على نية التأخير"(٣٩). يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير (. . . )، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه(. . . ) مثل ضربت زيداً، وزيد ضربته، لم يقدم زيداً على أن يكون مفعولاً منصوباً(. . . ) ولكن على أن ترفعه بالابتداء"(٤٠).

وهو الذي ينتقل فيه المسند إليه من مكان داخل الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية إلى مركز الصدارة متخلصاً من أثر الفعل الذي كان العامل الأساسي فيه من نحو: (والله لا يحب الفساد)(البقرة/٢٠٥). ذلك أن لفظ الجلالة " الله" في هذه الجملة لا يخضع وظيفيا للفعل "يحب"، وإنما العامل فيه هو الابتداء(٤١).

ومن خلال التحليل النحوي العربي للجملة الواردة في تلك الآية نلحظ أن الجملة الاسمية المركبة(٤٢) تختلف جذرياً عن الوحدة الإسنادية الفعلية المضارعية المنفية (٤٣) الواردة في قوله تعالى: (قال لا أحب الآفلين)(الأنعام/٧٦). لأن التركيبين الإسنادين "والله لا يحب الفساد"، و"لا أحب الآفلين" يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماماً كما انتهى إلى ذلك سيبويه وأمثاله حين تحليلهم مثل هذين التركيبين الإسناديين.

يؤكد ذلك سيبويه بقوله: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (. . . ) ومثل ذلك قوله جل شأنه: (وأما ثمود فهديناهم)(فصلت/ ١٧). وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وانشغل به"(٤٤) وأساس ذلك أن من الشروط البنوية التي يجب توفرها في هذا النوع من التراكيب إجبارية الضمير العائد لأن الفعل لا بد له من اسم يشتغل به. " إذ لا تعرف اللغات فعلا بدون شخص"(٤٥) أي بدون فاعل. ذلك أن الضمير العائد على المبتدأ المتصل بالفعل إجباري. ولولا ذلك لم يحسن كما رأى ذلك سيبويه(٤٦). وهذا الضمير يعمل على المحافظة على سلامة البناء، وذلك بربط الخبر بالمبتدأ(٤٧).

وهذا التحويل الجذري اعتمد عن طريق التفكيك. يقول "الفهري": "التفكيك نوعان: باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في الجملة "زيد ضربته" وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة "ضربته زيد"(٤٨).

فالتفكيك إلى اليمين كان جذرياً، حيث تغير الاسم بالارتفاع وتحولت الجملة إلى جملة اسمية داخلة في إطار التحويل عن طريق التبئير.

ولو أردنا أن نحلل الجملة الواردة في الآية السالفة الذكر لوجدنا أنها لا تختلف بنوياً عن جملة "الله غير محب الفساد" وهي:

**١ - اسم +حرف النفي + فعل المضارع + ضمير(هو) + مفعول به.**

**٢- اسم + اسم نفي + اسم مشبه بالفعل(وصف) مؤد وظيفة المضاف إليه + ضمير + مفعول به.**

والاختلاف بينهما دلالي توفره زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة إلى الفعل في الجملة الأولى. بينما يفتقر إلى ذلك الاسم المؤدي وظيفة الخبر في الجملة الثانية. يقول ابن يعيش: "زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل"(٤٩).

ب - والقسم الثاني من التحويل الجذري نقف عليه في الجملة المحولة بالزيادة في ما يعرف بباب " ظن وأخواتها". ذلك أن من القضايا النحوية التي ترتبط بالجملة الاسمية قضايا النواسخ التي تدخل على هذا التركيب الإسنادي فتغير أحد ركنيه أو تغيرهما معاً فتحدث فيه أثراً في المعنى وشكل التركيب. وتسمى هذه الكلمات التي تعد عوامل لفظية نواسخ لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر، وكما هو معلوم أن العلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية التوليدية مجردة من الزمن عكس ما هو مألوف في الجملة الفعلية. حيث زمن تحقق الحدث هو من مقومات هذه الجملة.

والجملة الاسمية التي تدخل عليها ظن وأخواتها هي جمل محولة تحويلاً جذرياً حيث تصبح جملاً فعلية. - وظن وأخواتها هي عناصر لسانية تدخل على الجملة الاسمية فتحولها إلى جملة فعلية.

وقد سماها "سيبويه" الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر " وذلك قولك: "حسب عبد الله زيداً بكراً" وظن عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيداً أخاك. . . "(٥٠). وهذا بين في أن الإسناد قائم بين المفعول به الأول لهذه الأفعال والمفعول الثاني، غير أن المتكلم يريد أن يوقع على هذا الإسناد حالته من الشك واليقين. فهو إسناد إضافة وإذن يصبح الإسناد في جملة ظن وأخواتها إسناداً مركباً. الإسناد الأول وهو الأصلي ما يكون بين المفعولين الأول والثاني. والإسناد الثاني ما ينصب عليهما من أفعال القلوب وفاعليها. يقول ابن يعيش "اعلم أن هذه الأفعال غير متوفرة ولا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك "والجمل المتضمنة هذه الأفعال هي جملة محولة تحويلاً جذرياً. فعلى الرغم من أن أصلها هو جملة اسمية فقد أصبحت تعد جملاً

فعلية " وهده الأفعال تجعل الخبر يقيناً أوشكاً "(٥١) والبنية العميقة لها أصلها هي مبتدأ + خبر. وعند دخول هده النواسخ " عناصر التحويل" تنصب هدين الركنين مفعولين لها. وهده الأفعال الناسخة نوعان:

**١ـ أفعال القلوب:**

و سميت بأفعال القلوب لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة به أي أن أحداثها تجري داخل القلب والنفس. وهي تدل إما على اليقين وإما على الرجحان أي الظن(٥٢).

**أ- أفعال اليقين:**

و هي: رأى القلبية لا البصرية، علم، وجد، ألفى، درى.

**ب- أفعال الرجحان:**

وهي: ظن، خال، حسب، زعم، عد، حجا.

والنحويون استنادا إلى فكرة الأصل التي تعد إحدى الركائز التي تقوم عليها نظرية العامل، يذهبون إلى أن جملة "رأيت العلم نافعاً" محولة تحويلاً جذرياً بنيتها العميقة أي أصلها " العلم نافع". وجملة " ظن الطالب الامتحان سهلا" بينتها العميقة "الامتحان سهل". فهده النواسخ حين تدخل على هده الجمل الاسمية تنسخها وتغيير حكمها وإعرابها. فيصبح المبتدأ مفعولاً به أول، ويصبح الخبر مفعولاً به ثانياً (٥٣).

ويرى "الاسترابادي" أنها تتعدى إلى مفعول به واحد هو مضمون الإسناد الحاصل بين المفعولين. فالجملة " ظن الطالب الامتحان سهلا" بنيتها العميقة "ظن الطالب سهولة الامتحان". يقول " الاسترابادي" وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إليه الأول " (٥٤).

والتحويل في هده الجمل هو تحويل جدري. دلك أن الإسناد في الجملة "الامتحان سهل" هو إسناد السهولة إلى الامتحان. وهو وصف يدل على الثبوت. أما إذا دخل عنصر التحويل "ظن الطالب" وأصبحت الجملة "ظن الطالب الامتحان سهلاً" يصبح إسناد الظن إلى الطالب. و تصبح الجملة بهدا الإسناد جملة فعلية مبينة على الظن(٥٥).

**٢ – أفعال التحويل:**

و هي الأفعال التي بمعنى صيرَّ. وهي: جعل، ترك، اتخذ. . . . ويذهب النحويون إلى أن مفعوليها ليس أصلهما مبتدأ وخبر. والذي يطمأن إليه هو أن مفعوليها يكونان جملة اسمية محولة. " فالجملة الواردة في قوله تعالى(الذي جعل لكم الأرض فراشاً) (البقرة /٢٠٢) وهي "جعل لكم الأرض فراشاً" جملة محولة تحويلاً جذرياً، بينتها العميقة "الأرض فراش" وهي جملة اسمية نحويلية لغرض بلاغي. شأنها شأن الجملة "جعل الله الناس معادن" التي أصلها "الناس معادن" والجملة الواردة في الآية الكريمة (اتخذ الله إبراهيم خليلاً) (النساء /١٢٥) بينتها العميقة "إبراهيم خليل".

## ٢- التحويل المحلي:

وهو ما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة(٥٦)، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة. . يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل".

فالجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (والموتفكة أهوى)(النجم/٥٣). هي جملة فعلية محولة تحويلاً محلياً بنيتها العميقة "أهوى الموتفكة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويل، وهو الترتيب بتقديم المفعول به "الموتفكة" على نية التأخير(٥٧) للعناية والاهتمام، أو الاختصاص(٥٨). و بعضهم قسم التحويل إلى سطحي وعميق.

فالتحويل السطحي وهو الأبسط والأهم وظيفياً، والأكثر تداولاً في الكلام، ويتبدى في أربعة أقسام:

**١ – التحويل بالترتيب.**

**٢- التحويل بالزيادة**

**٣- التحويل بالحذف**

**٤- التحويل بالاستبدال.**

وبدون مراعاة صور التحويل الواقع في التراكيب الإسنادية (الجمل أو الوحدات

الإسنادية) المحولة باهتمام وعناية بالعودة إلى البنية العميقة كذلك التراكيب الإسنادية (أي الأصل الحقيقي أو المفترض) يكون من العسير فهم تلك التراكيب الإسنادية الواردة على غير اصلها (أي المحولة) ويكون من الصعب تفسيرعقدها بدقة وسلامة(٥٩).

أما التحويل العميق فهو ذاك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصيص من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة. ففي الآية الكرمة: (واشتعل الرأس شيباً) (مريم)يلاحظ أن التمييز "شيباً "محول عن فاعل. والبنية العميقة للجملة الفعلية في هذه الآية هي "و اشتعل شيب الرأس". و في قوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيوناً) نجد التمييز "عيوناً" محولاً عن مفعول به. والبنية العميقة للجملة الفعلية في هذه الآية هي "وفجرنا عيون الأرض". وقد يكون تمييز النسبة محولاً عن مبتدأ. ففي الآية الكريمة (أنا أكثر منك مالاً) (الكهف) يسجل أن التمييز "مالاً" محول عن مبتدأ. والبنية العميقة للجملة الاسمية في هذه الآية هي "مالي أكثر من مالك" وكل من يروم الوقوف على التحويل في الجملة أوالوحدة الإسنادية الوظيفية أو في الكلمة يحسن به أن يقف عند مسألة ذات علاقة وثيقة بالتحويل تتمثل في الآتي ذكره:

**١ـ العوارض التركيبية:**

وهي أن تقع الوحدة الإسنادية الوظيفية موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم النحوي في الأصل وقوعاً استبدالياً يسمح بتحقق الصورتين: الفرع والأصل في الاستعمال اللغوي. فهذه الوحدة الإسنادية الوظيفية حين وقوعها موقع المفرد في بعض الاستعمال يحكم عليها بإعراب في موقعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه فهي لا تفيد بنفسها.

ويفسر النحويون هذا التناوب في الموقع بين الكلمة المفردة والوحدة الإسنادية الوظيفية التي تنوب عنه بتقدير الوحدة الإسنادية الوظيفية في محل الاسم المفرد وحكمه، وأساس ذلك أن المفرد هو الأصل(٦٠) فتكون الوحدة الإسنادية الوظيفية عارضة. قال الجرجاني: "إن الجملة(٦١) لها إعراب لنيابتها عن المفرد"(٦٢). وهذا

التعليل فيه لمح لفكرة "الخانية". فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صور استعماله(٦٣). فالوحدات الإسنادية الوظيفية التي تنوب عن المفرد لا يمكن أن تعد جملاً لعدم إفادتها بنفسها فهي مثل المفرد لها صور مختلفة تنطبق عليها فكرة الخانية. سواء أكانت هذه الوحدات الإسنادية مشتملة على موصول حرفي أم موصول اسمي أم مجردة منهما. وسواء أكانت اسمية أم فعلية. حيث تفسر هذه الوحدات الإسنادية التفسير نفسه الذي يأخذه المفرد. قال ابن عصفور: "يجوز أن تنوب أن واسمها وخبرها ، وأنَّ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننت" والمفعولين: الثاني والثالث من باب أعلمت. "ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد".

ويعني ذلك إحلال هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية محل المبتدأ ، أو المفعول به،أو الخبر، أو النعت، أو الحال، أو المستثنى أو المضاف إليه، والفاعل ونائبه.

**٢ – اللوازم التركيبية:**

وينبغي لمستعمل اللغة العربية أن يعرف اللوازم التركيبية". وهي أن يقع اللفظ في الجملة(٦٤) موقعاً لازماً ليس له حق الأصالة. فلا يجوز استعمال الأصل من غير خرم الجملة لفظياً أو معنوياً لنيابته عنه"(٦٥) من ذلك أن بعض الحروف تنوب عن المعنى الوظيفي لها. فـ" إن وأخواتها تنوب عن الأفعال" أؤكد" ، و" أرجو"و عن الفعل " أتمنى" و" أشبه" ، و" أستدرك" كل حرف ينوب عن الفعل الذي يناسبه في المعنى(٦٦) والأداة " إلا" تنوب عن الفعل " أستثني"(٦٧).

وتقدير المعنى اللازم وسيلة لتفسير الحكم الإعرابي. ففائدة تقدير"إن" بمعنى" أؤكد" تفسير نصب اسمها. ولا يعني ذلك أن الفعل المقدر يصح ظهوره، لأن ذلك يؤدي إلى تصيير الجملة الاسمية فعلية. ويمكن عد حمل علامات الإعراب الفرعية على علامات الإعراب الأصلية من صور التلازم التركيبية(٦٨).

**٣ـ حفظ أصل التركيب:**

لكل عنصر من عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية حرية التقديم أو التأخير ما لم تتعارض هذه الرتبة مع أي أصل آخر من أصول التركيب فيها. فلا يجوز تقديم

الفاعل على فعله، لأنه لو تقدم على الفعل لصار مبتدأ في اللفظ(٦٩) ذلك أن الأصل في تركيب الجملة الفعلية التوليدية أن يأتي المسند ثم المسند إليه. والأصل في تركيب الجملة الاسمية التوليدية أن يأتي المسند إليه ثم المسند الذي ينبغي أن يكون مفرداً نكرة. ولهذا إذا تقدم الفاعل على فعله دخل في أصل تركيب الجملة الاسمية التحويلية وبوجوب حفظ أصل التركيب يرجع اللبس. ومنع تقدم الخبر الوارد وحدة إسنادية فعلية على المبتدأ واجب لئلا يدخل الخبر المقدم في أصل تركيب الجملة الفعلية.

ولعل سبب وجود حفظ أصل التركيب في ألفاظ الصدارة هو المعنى. لأن من وظائف ألفاظ الصدارة نقل معنى الجملة من معنى إلى أخر كنقل "ليت" الجملة الاسمية إلى التمني، ونقل أدوات الاستفهام الجملة من الخبر إلى الاستخبار. و"لا يتقدم المستفهم عنه أداة الاستفهام لأن لها مرتبة التصدر"(٧٠).

**٤ـ أصل أمن اللبس:**

ويقوم على مقصد مهم من مقاصد اللغة وهو الافادة. فتحقيق "أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة"(٧١). لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكن وسيلة للتفاهم والتخاطب(٧٢) فاللبس بأي صورة من صوره محذور(٧٣) لأنه يتنافى مع مقاصد اللغة في التعبير عما يختزنه الإنسان من أفكار تعبر عن حاجاته المختلفة. سواء أكان هذا الإنسان مرسلاً أم مرسلاً إليه.

ولأمن اللبس في النحو حرية في إدارة وجوه الكلام تقديماً وتأخيراً، وحذفاً، وزيادة(٧٤).

ويدور في أمن اللبس تلك عدة صور تطبيقية في الدرس النحوي تجعل منه أصلاً من أصول التعليل في إطار النحو. لأن أمن اللبس مطلب أساس من مطالب الموقف الكلامي الحي عند مستعملي اللغة. وأهم هذه الصور التطبيقية المسوغات. وهي علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة من نحو التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف في الجمل والوحدات الإسنادية الوظيفية المحولة(٧٥).

ولقد ربط "العكبري" مسوغات حذف المبتدأ والخبر جوازاً بأصل "أمن اللبس"

فقال: "وإنما يسوغ حذف هذا المبتدأ أو الخبر في موضع يعلم أنه مراد من غير لبس"(٧٦). ذلك أن من مسوغات أمن اللبس دلالة الحال.

ولقد أدرك نحاة العربية حين وصفهم قواعدها أن اللغة نشاط اجتماعي(٧٧) يشمل العلاقة الاجتماعية بين المرسل والمرسل إليه، وكيفية التعامل الاجتماعي الكلامي ونوعيته في التواصل (٧٨)، لما أدركوا ذلك كله انتهوا إلى أن القرائن الحالية قد تغني في الجملة أو الوحدة الإسنادية عن اللفظ (٧٩). " فإذا كان المعنى مستدلا عليه من قوة الكلام فلا يحتاج إلى الجملة(٨٠) الدالة عليه(٨١). وأساس ذلك أن دلالة الحال علة اجتماعية واضحة في أعمال النحويين، تتجلى بوضوح في كتاب سيبويه والمصنفات النحوية(٨٢) التي اتخذت من حال الكلام منطلقا من منطلقات التقعيد والتفسير. فحذف الخبربعد " لولا " الشرطية الامتناعية مسوغه دلالة الحال عليه(٨٣). أي أن الخبر مدلول عليه من الكلام. حيث إن" العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف" (٨٤).

**٥ـ أصول التعليل والتفسير:**

اللافت للانتباه أن اللغة ليست في استعمالاتها المختلفة مرايا عاكسة للقاعدة النحوية تظهر انطباق كل حد نحوي على محدوده انطباقاً تاماً. إذ تحتاج بعض صور استعمال المحدود إلى تعليل يعيدها إلى حيز الحد النحوي لينطبق حكم الحد على المحدود، وتتوافق صور استعمال المحدود مع الحد. ولعل أبرز صور التوافق في النحو (توافق البناء عند العرب) التي يبحث فيها عن تكافؤ البنى. والتعليل يعد جزءاً من التفسير. فالنظرية اللسانية عند الفاسي الفهري "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"(٨٥). والتفسيريتجاوز الوصف والتقرير فهو مفهوم شامل يفسر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية كالحالة الإعرابية والتطابق والتقدير والحذف والزمن(٨٦). والتعليل شكل من أشكال الكفاية اللغوية(٨٧) هدفه "التعرف على أسرار الحكمة التي تضفي نوعاً من التنظيم المتناغم على لغة العرب"(٨٨). والذي ضاعف من اهتمام النحاة بالبحث عن علل العربية نزول القرآن بها على نحو معجز

في النظم(٨٩) على مختلف مستوياته.

والحديث عن التعليل والتفسير يقودنا إلى الحديث عن المعيارية لأن المعيارية وسيلة ناجحة في تعلم النحو. ذلك أنه لما كان مستعمل اللغة لا يستطيع سماع اللغة الكاملة كان بحاجة مسيسة إلى معيار يجعل ما يقوله بمنزلة ما يسمعه(٩٠).

وطرد المعيار يقتضي في بعض المواضع العودة إلى البنية العميقة، لأن المعيارثابت ليس له إلا صورة واحدة غالبا. فالوحدات الإسنادية المؤدية وظيفة ما من نحو الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المبتدأ، أو الخبر، أو النعت، أو الحال، أو المضاف إليه، أو المفعول به، أو الفاعل بنياتها العميقة إما مصدر صريح، وإما مشتق (وصف) لأن الأصل فيها هو المفرد. ولا تتحقق صورة المفرد إذا جاء وحدة إسنادية إلا باللجوء إلى بنيته العميقة فيكون طرد المعيار في العودة إلى البنية العميقة لهذه الوحدة الإسنادية المؤدية تلك الوظيفة.

ثم إن النحو العربي قد قام على ركيزتين أساسيتين هما الوصف والتفسير(٩١). فالوصف تمثل في تجريد قواعد تم التوصل إليها من خلال استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي يرمي إلى تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف وتفسيرها.

وهذا التعليل اجتهاد من النحاة قال فيه سيبويه: "وليس شيء مما يضطرون(٩٢) إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"(٩٣). ونحاة العربية كانوا يهدفون إلى الارتقاء بالنحو العربي من مستوى (الوصف) الممثل في الملاحظات إلى مستوى التفسير والتعليل. إيماناً منهم أن " وظيفة العالم تفسير الظاهرة لا الوقوف عند وصفها "(٩٤) إذ إن أعلى مستويات البحث العلمي هي تفسير الظاهرة بضروب التعليل المختلفة.

واللافت للانتباه أن ثمة نوعين من التعليل:

أ - تعليل في إطار النحو يستخدم القياس وسيلة لتسويغ الحكم النحوي وتأمينه.

و هذا التعليل يعد جسراً يربط بين الأصل النظري وصورته العملية المستعملة في اللغة ن كأن يأتي المبتدأ في الجملة الاسمية التحويلية وحدة إسنادية مضارعية.

ب- تعليل في إطار نظرية النحو مبني على تصور النظرية النحوية التي قبل أن تعلل ما هو كائن من الاستعمالات اللغوية تعلل ما كان يجب أن يكون، لأنها بناء نظري لنحو العربية.

وإذا كان النحويون قد قسموا العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية، فإن العلل التعليمية والقياسية هي التي تفيد المتعلمين في الأحكام الإجرائية حين تعلم النحو بالمفهوم المشار إليه آنفاً(٩٥).

## ثانياً: أنواع التحويل:

للتحويل أربعة أنواع. التحويل بالاستبدال، والتحويل بالحذف، والتحويل بالزيادة، والتحويل بالترتيب.

### أولاً- التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنوية "التوزيع"، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة "بلومفيلد" يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها(٩٦)، وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل البنويين على مقياس التكافؤ، وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء(لاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث)، فإن النحاة العرب يبحثون عن مكانة المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الوحدة الإسنادية التي ينحصر فيها. والاستبدال هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى لأن" الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما(٩٧) من قبيل واحد تماماً "(٩٨).

والاستبدال باب من أبواب التكافؤ من حيث جمعه كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض في سياق معين. والعلائق الاستدلالية هي علائق قياسية فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صوره(٩٩)، يقول ابن فارس " من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ " (١٠٠). واللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن البنية السطحية والبنية العميقة متكافئتان في اللفظ ولكنهما مفترقتان في المعنى. والتحويل بالاستبدال يشمل كل الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر والفاعل ونائب

الفاعل والمفعول به والنعت والحال والمضاف إليه والمستثنى. فهي كلها استبدلت بمفرد يرتد إلى مصدر أو مشتق.

وقبل أن نقف على صور التحويل بالاستبدال وددنا لو نقف على نموذجين من التراكيب الإسنادية المحولة بهذا النوع، وهما:

**١- الوحدة الإسنادية المحولة عن المصدر:**

إذا كان التحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول إن الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الحرف المصدري وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح ؟.

والحق إن مثل هذه الوحدة الإسنادية (المصدر المؤول) وضعت للدلالة على معنى نحوي يفترق عما يدل عليه المصدر الصريح. فقوله تعالى: (وأن تصوموا خير لكم)(البقرة /١٨٤). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية المضارعية "و أن تصوموا" تفترق في الدلالة عن المصدر المؤولة به "صومكم". والعجيب أن بعض الباحثين يذهب إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عوداً تاماً، فيعزب عن شرح معنى التأويل المراد في المصدر المؤول فيقول "أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسه يشعر بأنه قد تأول إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي"(١٠١).

إن مفهوم الدكتور "محمد عيد" للمصدر المؤول غير دقيق لأن فيه تركيزاً عن الجانب الموقعي ممثلاً في استبدال هذا المصدر المؤول بالمفرد، ولأنه تصور لفهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدري ومدخوله(١٠٢) قائم على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد. ولو أننا وقفنا نفهم المصدر المؤول عند هذه النقطة لكان من اللازم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابق تام، وهو ما لا نستطيع التسليم به.

والمصدرالمؤول - فيما نعلم - لم يجد من النحاة من الاهتمام به أكثر من كونه موصولاً حرفياً يدرس غالباً في باب الموصول، كما هي الحال في "كافية ابن الحاجب" التي جاء فيها ما نصه "و حد الموصول الحرفي ما أول مع ما يليه من الجمل

(١٠٣) بمصدر(١٠٤) كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج إلى عائد"(١٠٥).

وكما هو واضح فإن هذا التعريف قد اكتفى بوضع قيود تحدد ما يتميز به الموصول الحرفي عن الموصول الاسمي من علامات، من نحو عدم احتياجه إلى عائد. فهو لا يصلح أن يكون حداً يعرف المصدر المؤول بالشكل الذي يطمأن إليه. ولقد كان تعريف المصدر المؤول لا يزال في حاجة إلى تعريف دقيق ولو على سبيل الشكل الإجرائي في أول الأمر كما هي الحال في تعريف المصدر الصريح بأنه "اسم الحدث الجاري على الفعل"(١٠٦).

إن المصدر المؤول (الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة نحوية ما بالاستبدال) هو ذلك التركيب الإسنادي المؤلف من أحد الأحرف المصدرية ومدخولاتها من الأفعال والأسماء. و" إن المراد بالاسم الأول بالصريح المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدري، سواء أكان الحرف السابك هو "ما" المصدرية(. . . ) أم كان الحرف المصدري هو "أن"(١٠٧)(. . . ) أم كان الحرف المصدري هو همزة التسوية بعد لفظ "سواء" (١٠٨) أو الحرف " لو". .

ويرى سيبويه أن الوحدة الإسنادية الفعلية التي قوامها الحرف المصدري "أن" والفعل ومرفوعه لا يختلف سلوكها النحوي عن الوحدة الإسنادية الاسمية التي قوامها الحرف المصدري " أن" ومعموليها من حيث إنهما بمنزلة اسم واحد تستبدلان به لتؤديا وظيفة ما في الجملة المركبة أو الوحدة الإسنادية المركبة، حيث يقول " باب ما تكون فيه " أَنَّ" و" أَنْ" مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا (. . . ) كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا. ومثل قولهم ما منعني إلا أن يغضب علي فلان"(١٠٩).

وقد لاحظت "موزل" أن سيبويه يصنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً وفقاً لخطة في الاستبدال. وتقرر أن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة(١١٠). فهو يصنف المصدر المؤول "أن يفعل" أو "أنه يفعل أو أنه فعل" أسماء من جهة أنه يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد.

وقد أشار"ابن يعيش" إلى أن التوكيد المصدري بـ "أن" "تقلب معنى الجملة إلى الإفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد"(١١١) لأنها تفتقر في انعقادها جملة(١١٢) إلى شيء يكون معها، ويضم إليها. وما بعدها من منصوبها(١١٣) ومرفوعهابمنزلة الاسم الموصول. فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر أو نحوه (١١٤) وتأسيساً على ذلك، فإن المصدر المؤول يخرج من دائرة الجملة. فهو يعد وحدة إسنادية تشكل عنصراً من عناصر الجملة التحويلية أو الوحدة الإسنادية التحويلية المركبة(١١٥) وهو يعامل معاملة الاسم ما دام يصلح أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه وسوى ذلك من الوظائف التي يؤديها. ويترتب على هذه النتيجة أن نخالف من يسير على الطريقة الغربية في توزيع أقسام الجملة إلى فرعية وأصلية على نحو ما فعله صاحب كتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" حين قوله "من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجمل الأصلية وترتبط بها برابط جملة المصدرالمؤول"(١١٦). وإخراج المصدر المؤول من دائرة الجملة راجع إلى ما يتميز به عنها من فروق في الشكل (١١٧) والدلالة.

وعلى الرغم من " أن الناس قد أكثروا في حد الاسم"حدوداً تنظر إلى الشكل أحياناً، وإلى الدلالة أحياناً أخرى فإنه يندر وجود تعريف يجمع الشكل بالدلالة على نحو مافعله صاحب كتاب" النحو الوافي" حين قال "فالمصدر الصريح الأصلي أي غير المؤول وغير الميمي والصناعي هو الاسم الذي يدل في الغالب على الحدث المجرد (. .) فأما من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث. أي يدل على أمر معنوي محض، لا صلة له بزمان أو مكان، أو بتذكير أو تأنيث، ولا بإفراد أو جمع أو غيره إلا إذا كان دالا على مرة أو هيئة. وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي أو أكثر منها. ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف "(١١٨).

وإذا كان الدكتور "عبد الرحمن أيوب" قد ساوى بين المصدر مؤوله وصريحه حين رأى أنه يصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبراً(١١٩)، فإن هذا المصدر يمكن "أن يطلق عليه المركب الاسمي. وهو مجموعة وظائف نحوية ترتبط بعضها ببعض

تتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصراً واحداً من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة مستقلة".

فهو على الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. يؤيد ذلك قول للسهيلي مؤداه: "فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن " أن" لأنه أخصر ؟ فالجواب أن في دخول "أن" ثلاث فوائد:

إحداها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت. وليس في صيغته ما يدل على المضي أو الاستقبال. فجاء العربا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن" ليجتمع لها الاخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية أن " أَنْ" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب أو الاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه(١٢٠).

**٢- الوحدة الإسنادية المحولة عن المشتق:**

والتحويل بالاستبدال يوجب علينا الوقوف عند الوحدة الإسنادية الوظيفية(١٢١) التي قوامها الموصول الاسمي وصلته. قال ابن يعيش: "إن الذي" وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل(١٢٢). وذلك أن الجمل نكرات، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزيد أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لأنه ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً لمعرفة ولم يمكن إدخال "أل" التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجمة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة(١٢٣)

وذكر الزمخشري أن "الذي" وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل(١٢٤). أي بالوحدات الإسنادية. ففي قوله تعالى: ﴿واتقوا اللّه الذي تساءلون به الأرحام﴾ (النساء /١). يطمأن إلى إن التركيب الإسنادي "تساءلون" الذي ذهب "ابن يعيش" إلى أنه جملة جاءت لوصف "الذي"، وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة يطمأن إلى أن

لفظة "الذي" جاءت لتقوم بمهمة تعريف الوحدة الإسنادية "تتساءلون" لتصبح هي، أي "الذي" وصلتها "تتساءلون". وحدة إسنادية مضارعية وظيفتها وصف اللفظة المعرفة "الله".

وهذا النوع من الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين: اسم الموصول المبهم، وصلته التي تزيل إبهامه وتكون ببنيتها العميقة "مشتقاً" اسم فاعل، أو اسم مفعول(١٢٥). "لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول أيضاً جزءاً ولكن لا جزءاً تاماً أولياً إلا بصلة"(١٢٦).

ويقصد بالمركب الجملة المركبة التي تكون الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الموصول وصلته مؤدية وظيفة نحوية مافيها، كأن تكون واقعة فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً، أو نعتاً، أو مضافاً إليه. لأن كلاً من الصلة والاسم الموصول بعض من كلمة فلا يمكن أن يكون الإعراب لصدرها دون عجزها الذي رأوا أنه لا محل له من الإعراب(١٢٧). وأساس ذلك أن "معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده. ولهذا المعنى من احتياجه إلى جملة(١٢٨) بعده توضحه صار كبعض الكلمة. وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه(. . . ) فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره. ولذلك يقول بعضهم إن الموصول وحده لاموضع له من الإعراب "وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة"(١٢٩).

فالموصول الاسمي مع صلته بمثابة شطري اسم(١٣٠) فهما كاسم واحد. قال الجرجاني "إنك لا تصل الذي إلا بجملة(١٣١) من الكلام قد سبق من السامع علم بها"(١٣٢) لأن الصلة هي مبعث الفائدة. فالموصول الاسمي إن هو إلا رابط شأنه شأن الموصول الحرفي.

ومن صور التحويل بالاستبدال ما وقع في الوحدتين الإسناديتين الواردتين في الآية الكريمة: (فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار)(الحج/١٩). إذ إن الجملة الاسمية المركبة في هذه الآية محولة بالاستبدال. حيث إن المبتدأ فيها "فالذين كفروا" محول لوروده وحدة إسنادية ماضوية، بنيتها العميقة "الكافرون"، والخبر هو الآخر محول

لوروده وحدة إسنادية ماضوية "قطعت لهم ثياب" بنيتها العميقة " مقطعة لهم ثياب. ذلك" أن الجملة(١٣٣) لها إعراب لنيابتها عن المفرد"(١٣٤).

وسيأتي تفصيل هذا النوع من التحويل حين عرض صور الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظيفة المبتدإ، والخبر، واسم الناسخ وخبره، والفاعل، ونائب الفاعل، والنعت، والحال، والمضاف إليه، والمستثنى.

ومن خلال عرضنا لصور التحويل في الجملة العربية وكذا في وحداتها الإسنادية الوظيفية المحولة ستتجلي لنا أهمية معرفة التحويل ودوره في الفهم السليم لمثل هذه التراكيب الإسنادية.

والتحويل بالاستبدال يمس الكلمات والصيغ الصرفية. لذلك ينبغي لمستعمل اللغة أن يكون على علم بالفرق الذي بين نوعين من الزمن في اللغة العربية.

## ثانياً- التحويل بالزيادة:

كل كلمة في الجملة أو الوحدة الإسنادية ترتبط بالبؤرة فيها(١٣٥)، والتي هي الفعل مع مرفوعه، والمبتدإ مع خبره بسبب وعلاقة معينة(١٣٦). وبذا يتحقق النظم في التراكيب الإسنادية(١٣٧).

يقول الجرجاني: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"(١٣٨). ولا يتحقق هذا من غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك(١٣٩).

والتحويل بالزيادة لوجود العوارض التركيبية يعد وسيلة تؤدي إلى توافق(١٤٠) أحكام النحو مع وجود الاستعمالات اللغوية الصحيحة(١٤١).

والزيادة التي تعد عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أو قيوداً، وقد

تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقيق زيادة في المعنى. وأساس ذلك أن كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى(١٤٢). قال السيوطي: "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أوبه، أوله، أو فيه، أو معه، أو حال، أو تمييز، أو استثناء، وذلك لزيادة الفائدة"(١٤٣).

فكل زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنى جديد غير الذي كان. قال الجرجاني: "و كلما زدت شيئاً وحدت المعنى قد صار غير الذي كان"(١٤٤).

فالتحويل إن هو إلا حمل الشيء على الشيء وإجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمع المحمول والمحمول له. والذي ينطلق فيه من البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية المكونة من عنصرين فتحمل عليها أخرى تكون فيها زوائد لإظهار كيفية تحول هذه النواة بتلك الزوائد". "وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهي هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طرداً وعكساً"(١٤٥). ويمكن أن نوضح ذلك بالجدول الحملي(١٤٦) الآتي:

| | | |
|---|---|---|
| ٠ | زيد منطلق | ـــــ |
| كان | زيد منطلقا | ـــــ |
| إن | زيدا منطلق | ـــــ |
| كان | زيد منطلقا | أمس وهو راكب |
| حسبت | زيدا منطلقا | |
| رأى | خالد عبد الله | |

ولقد لاحظت "موزل" من خلال اختبارها لوجود الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر(١٤٧) عند سيبويه الذي يكون عنده مبنيا على المبتدأ نحو "زيد أخوك"، أو مبنيا على كان واسمها نحو "يظل زيد أخاك"،أو مبنياً على المفعول الأول(١٤٨) نحو حسب عبد الله زيدا أخاك.

وإذن فهو يتخذ عند سيبويه صورا خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد.

(خبر المبتدأ ، خبر ظن، مفعول حسب الثاني) واللافت للنظر هو أن هذا البحث لايعول كلية على مثل هذا الجدول حين تحديد نوع الجملة المحولة بالزيادة. . فالجملة الاسمية من نحو "خاد سيف اللّه" إضافة إلى أنها تقبل دخول عناصر التحويل ممثلة في ما يسمى بالنواسخ، فإنه لايمكن تصنيف التحويل فيها بأنه تحويل بالزيادة وحدها. فالجمل:

"كان خالد سيف اللّه"، و"إن خالدا سيف اللّه"، و"رأيت خادا سيف اللّه" ليست جملا محولة بالزيادة فقط، وإنما هي جمل محولة بالاستبدال أيضا. لأن "خالد" ليس أسدا على وجه الحقيقة . . فقد أسندنا إليه صفة الأسدية على وجه المجاز ولكنه يعرف له دورا واحدا ثابتا في بنية عميقة أصلية يرتد إليها(١٤٩). ذلك أن جملة(١٥٠) كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب ظن هي فروع متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية(١٥١) التوليدية "التي قواهما المبتدإ والخبر وفق خطوات ثابتة مطردة. " بل إن باب"ظن" ما يزال يحمل في عنواناته دلائل حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في مبنى الجمل. ذلك أنه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر"(١٥٢).

فالنحاة العرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن يتكلم به مفردا، وينظرون إلى العناصر التي يمكن أن تدخل ذلك الكلام دون أن تخرجه عن كونه كلاماواحدا(١٥٣). ومن العناصر التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية كان وأخواتها، وإن وأخواتها وأفعال الشروع، والمقاربة، والرجاء، حيث تحولها إلى جمل تحويلية اسمية فتقيدها بزمن معين. ومن عناصر الزيادة أدوات النفي(١٥٤) التي تدخل على هذه التراكيب الإسنادية فتنفي الحكم، وأدوات التوكيد التي تؤكد المسند إليه أو المسند، وأدوات الاستفهام التي يسأل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات. سواء أكان لها أثر نحوي أم لم يكن.

وهناك عناصر تدخل على الجملة أو الوحدة الإسنادية لدلالة إفصاحية من نحو أدوات التعجب أو التنبيه. ففي قوله تعالى: ﴿ إن اللّه غفور رحيم﴾(التوبة/ ٥٩). يعد الناسخ الحرفي "إن" عنصر تحويل جعل الجملة الاسمية التوليدية "اللّه غفور" حاملة

معنى التوكيدلأن الزيادة تحول الجملة من معناها إلى معنى جديد. وهو ما عناه الجرجاني بقوله "وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير المعنى الذي كان" (١٥٥). ومن الأدوات التي تضاف في صدر الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية والفعلية حرفا الاستفهام الهمزة وهل. ففي قوله تعالى: (قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)(مريم/ ٤٦). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية الاسمية التوليدية في هذه الآية هي: " أنت راغب عن آلهتي" مكونة من مسند إليه+ مسند. فدخلت الهمزة في هذه الوحدة الإسنادية لتفيد معنى الاستفهام، ولتحولالوحدة الإسنادية التوليدية إلى وحدة إسنادية تحويلية اسمية، ثم قدم المسند"راغب" للعناية والاهتمام(١٥٦). ويمكن أن تعد هذه الوحدة الإسنادية مضارعية محولة باستبدال المسند(الوصف)"راغب". إذ إن بنيته العميقة "ترغب" وفي قوله تعالى: ﴿وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ألست بربكم قالوا بلى﴾(الأعراف/ ٢٧٢). يسجل أن الوحدة الإسنادية الاسمية الاستفهامية "ألست بربكم" محولة بالزيادة المتمثلة في "همزة الاستفهام" المفيدة الإنكار والفعل الماضي الناسخ "ليس" المفيد النفي، وحرف الجر "الباء"(١٥٧) المفيدة التوكيد(١٥٨).

والبنية التوليدية لهذه الوحدة الإسنادية هي"أنا رب لكم". جاءت لتفيد الاختصاص، لأن مثل هذا التركيب ينبغي أن يكون المبتدأ فيه معرفاً والخبر نكرة. ومن مظاهر التحويل. بالزيادة في الجملة الاسمية تعريف الخبر لدواع بلاغية (١٥٩) في نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون)(النحل/١٠٨). فالخبر في هذه الجملة الاسمية البسيطة المحولة "الغافلون" ورد معرفاً بـ "أل" لإفادة كمال الصفة في الخبر، أي الكاملون في الغفلة. إذ فيه قصر الخبر على المبتدأ.

وقد تتعدد عناصر الزيادة لتحقيق التوكيد الذي يطلبه الخبر الإنكاري في نحو قوله تعالى: (إن هذا لهو البلاء العظيم)(الصافات/٦). حيث إن الجملة الاسمية في هذه الآية محولة بإضافة أربعة مؤكدات، هي: إن، واللام المزحلقة المقترنة بضمير الفصل "هو" المفيد التوكيد، ومجيء الخبر "البلاء" معرفاً بـ "أل". والبنية العميقة التوليدية لهذه الجملة الاسمية البسيطة هي "هذا بلاء".

والتحويل بالزيادة في الجملة الفعلية قد يكون آتياً من ثلاث زيادات تمثل ثلاثة مؤكدات تتضافر لتشكل خبراً إنكارياً. وشاهده الجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (ولن تفلحوا إذاً أبداً)(الكهف/٢٠). فالجملة المضارعية المنفية في هذه الآية محولة بإضافة حرف النفي "لن" المفيدة نفي الفلاح في المستقبل، وإضافة عنصري التوكيد "إذاً" و"أبداً" لإفادة أن هذا الفلاح مؤكد نفيه.

## ثالثاً: التحويل بالحذف:

الإيجاز سمة بارزة في اللغة العربية يحققها أسلوب الحذف الذي أنس به حذاق العربية وسموه "شجاعة العربية"(١٦٠). وللجرجاني كلمة رائعة عن الحذف أوردها في كتابه " دلائل الاعجاز " قال فيها " إنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والبليغ من يختار الإيجاز ما أمكن التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة، ويفضله عن الإطناب إذا لم تكن فيه زيادة معنى أو توسيع".

ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام واطراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة ويندرج ذلك في الحفاظ على المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل.

وقبل أن تقف على صور الحذف نلفت الانتباه إلى أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الحذف والتقدير والتعليل. ولئن ذهب بعضهم إلى أن الحذف والتقدير والتعليل مسائل خيالية محضة لا يعرف عنها العرب الأوائل شيئاً فذلك -لأن العربي القح إنما نطق اللغة العربية على السليقة (على سجيتة) - فإن الحذف والتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما.

فثمة تراكيب إسنادية (جمل أو وحدات إسنادية) وقع فيها حذف لو لم نقدره ما استطعنا فهمها الفهم السليم.

والحذف الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يسجل في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى. وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملة معنى ما. فالحذف قد يمس المسند.

ولحذف المسندلابد من وجود قرينة دالة عليه، لأن الحذف خلاف الأصل. فلا يعدل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه. سواء أكانت هذه القرينة حالية أم مقالية. إذ المحذوف بدونها لا يعلم بالنسبة إلى السامع، فيخل الحذف بالمقصود. ونقف على الوحدة الإسنادية الفعلية المحولة بالحذف في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله)(لقمان/٢٥). فالوحدة الإسنادية الماضوية البسيطة "الله" محولة لورود الفعل الماضي، والمفعول به فيها محذوفين. وبنيتها العميقة "خلقهن الله".

والقرينة على المسند المحذوف ممثلة في وقوعه في جواب السؤال المذكور. ولا يقال إن بنيته العميقة "الله خلقهن"(١٦١) لورود ذلك في مثل هذا الموضع في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) (الزخرف/٩)، وفي نحو قوله تعالى: (قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير) (التحريم ٥)، وفي قوله عز وجل: (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة)(يس / ٩٩، ٧٨). وذلك طرداً للباب(١٦٢).

وقد يحذف المسند إليه (المبتدأ) لغلم السامع به. وقد خصص له سيبويه باباً فقال: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً"(١٦٣). يقصد بالمبنى عليه الخبر.

فكثيراً ما ترد الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية محذوفة المبتدأ، فيقدر هذا المبتدأ انطلاقاً من فكرة الإسناد أو التكامل بأصل الوضع اللغوي، وهي قاعدة مفادها أن التركيب الإسنادي يشتمل في أبسط صوره على المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديراً. ذلك أنه لا يمكن للعنصر الواحد أن يكون مفيداً بمفرده. إذ لا بد من الإسناد المنوي ذهناً حتى تتكون الجملة أو الوحدة الإسنادية.

ويندرج تحت هذا الأسلوب إعراب أوائل السور(١٦٥). ونقف على هذا النوع من التحويل بالحذف في نحو قوله تعالى: (طاعة وقول معروف)(محمد/٢١). فالجملة الاسمية "طاعة" محولة بحذف المبتدأ. وبنيتها العميقة "أمري طاعة". وقد يكون الخبر هو المحذوف، فتكون بنيتها العميقة "طاعة وقول معروف أمثل". وفي كلا الحالين

يلاحظ أن الجملة الاسمية محولة بالحذف. فالبنية العميقة التي ينشدها المنتحي سمت كلام العرب تكون تبعاً لتصور المعنى وتحديده، لأن العمل الوصفي التفسيري هو الذي كان ينشده سيبويه(١٦٦).

وقد يكون التحويل بحذف المفعول به. ذلك أن ارتباط حذف المفعول به مع الفعل بعلاقة المفعولية جعل بعض النحاة يعدون ذلك المفعول ركناً رئيساً من أركان الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية. وحجتهم في ذلك أن المفعول به في ارتباطه ببؤرة هذين التركيبين الأساسيين(١٦٧) وهو الفعل والفاعل سواء بسواء. ولقد رأى بعضهم أن هذا المفعول به قد يعرض للتحويل بالحذف. وفي هذا المبحث سنقف على مسألتين كثر حذف المفعول به فيهما في الفاصلة القرآنية.

**المسألة الأولى:**

وهي حذف المفعول به بعد نفي العلم. حيث نجد كثيراً من الآيات تنتهي بالجملة الفعلية (يعلمون) أو (لا تعلمون) دون أن يذكر للفعل واحد من مفعوليه أو كليهما نحو قوله تعالى: (والله يعلم وأنتم لاتعلمون)(البقرة/٢١٦). " فمفعولا " يعلم" و "تعلمون" محذوفان دل عليهما ما قبله أي: والله يعلم الخير والشر وأنتم لا تعلمونهما لأن الله يعلم الأشياء على ما هي عليه والناس يشتبه عليهم العلم فيظنون الملائم نافعاً والمتنافر ضاراً"(١٦٨).

**المسألة الثانية:**

وفيها يسجل حذف المفعول به إذا كان ضميراً في الوحدة الإسنادية الوظيفة التي قوامها الموصول الاسمي الواقعة في الفاصلة القرآنية. ونقف على نموذج لذلك في قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولاً)(الفرقان/٩١). أي بعثه الله رسولاً(١٦٩).

## رابعاً- التحويل بالترتيب:

لقد أوضحنا فيما سبق أن اللغة العربية تتميز بحرية النظم. فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي(١٧٠). ذلك أن الجملة ينبغي أن تبنى بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم، وتأخير، وحذف في ضوء قواعد وقوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد(١٧١).

وإن النظام اللغوي للعربية يحافظ على رتب خاصة بالنسبة إلى إجراء الكلام وفق الصور الإسنادية للجملة أو الوحدة الإسنادية. ويمكن أن تتغيرمكونات الجملة أو الوحدة الإسنادية تقديماً أوتأخيراً حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وحسب السياق الكلامي(١٧٢).

ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية. فقد حدد علماء النحو الرتبة وجعلوها محفوظة وغير محفوظة. . . فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة - وأهمها علامات الإعراب- تساعده على تأدية هذا المعنى. فيقدم الجزء الذي يهتم به.

يؤيد ذلك قول لسيبويه مفاده "إنما يقدمون(١٧٣) الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"(١٧٤). يعزز ذلك قول للجرجاني فحواه "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"(١٧٥). "وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه"(١٧٦) "والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته"(١٧٧). أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساسا من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للخطاب. وقد مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. "وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه" "والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته". أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساساً من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للخطاب.

وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية. سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم على يساره(١٧٨). "وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المتكلم. فالألفاظ تقتفي في نظمها آثار المعاني. وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (١٧٩).

والترتيب الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، من نحو تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية، أوتقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معاً بغية إحداث تغيير في المعنى. فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة. ويتم بتقديم ماحقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع(١٨٠).

وهذا النوع من التحويل بالترتيب قسم إلى قسمين:

١- تقديم على نية التأخر ويسمى تحويلاً محلياً.

٢- تقديم لا على نية التأخر ويسمى التحويل الجذري. وقد عقد" ابن السراج" بابا في كتابه " الأصول في النحو" تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجوهه.

**دواعي هذا التحويل:**

إذا أراد المتكلم أن يجري تغييراً في المعنى عليه أن يجري تغييرا في المبنى. و يسمى هذا التغيير تحويلاً يأخذ صوراً متعددة. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين)(الزمر/ ٦٦). يلاحظ الجملة الفعلية " بل الله فاعبد" قد قدم فيها المفعول به "الله" على الفعل والفاعل " فاعبد" وصولا إلى قصر المفعول على فعل الفاعل. أي قصر عبادتك على الله وحده.

وفي قوله تعالى: (إياك نعبد)(الفاتحة/٥). يلاحظ أن الجملة المضارعية "إياك نعبد" هي جملة محوّلة بنيتها العميقة "نعبدك" لإفادة الاختصاص والقصر. ولقد كان نقلها إلى مستوى دلالي خاص يوافق أسلوب القصر الذي يتطلب نقل الاسم عن طريق التفكيك إلى اليمين. ولما كان ذلك يصطدم بنوياً بعدم إمكانية استقلال المتصل بذاته تحتم تحويله إجبارياً إلى قبيله وهو الضمير المنفصل "إياك".

وأساس ذلك أن الجملة الفعلية التي يكون المفعول به فيها ضميراً متصلاً، حين يراد أن يقصر الحديث عليه دون غيره، فإن هذا الضمير المتصل يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب مقدم على عامله(١٨١). فالاختصاص كان بسبب تقديم

الضمير المؤدي وظيفة المفعول به. وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع.

ويلاحظ ذلك في فواصل القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر)(الضحى /١٠، ٩). ذلك أن الجملتين الفعليتين "فأما اليتيم فلا تقهر"، و" أما السائل فلا تنهر" محولتان بتقديم المفعولين "اليتيم"، و" السائل" على فعليهما " تقهر" و" تنهر"(١٨٢)، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة " أنت". "وهذا التحويل قد جعل النص محملاً بطاقة تأثيرية عالية جداً في الجانبين المعنوي والصوتي التنغيمي"(١٨٣).

## ثالثاً: نظرية الحمل:

قبل أن نعرض لنظرية الحمل البالغة أهميتها نلفت الانتباه إلى أنه شاع في بعض المؤسسات "المعاهد والكليات " القائمة على تعليم قواعد اللغة العربية دعوة ينادي أهلها بضرورة تطوير القواعد النحوية، وهو تطوير لئن كان أصحابه مختلفين في تسميته، فإنهم غير مختلفين في حقيقته، تراهم يسمونه تارة تهذيباً، وتارة تيسيراً وتارة إصلاحاً، وتارة تجديداً، وهم في كل الأحوال يعنون به التحلل من القوانين التي صانت اللغة العربية خلال ألف عام أو يزيد. ولقد اقترنت هذه الدعوة بالكلام عن صعوبة اللغة العربية، وتوقفها عن النمو والتطور وتخلفها عن مسايرة العصر، والانتفاع بما استخدمه الدارسون في اللسانيات الحديثة عند الغربيين.

ولنا أن نتساءل: لماذا كثر الكلام عن صعوبة القواعد النحوية في النصف الأخير من القرن الماضي ؟ ولم ينتبه أولئك الداعون إلى وجود هذه الصعوبة في العربية إلا في هذا الظرف؟ أليس ذلك تقليداً للغربيين الذين اقترحوا اتخاذ اللهجات المحلية لغات لتحل محل اللغة العربية الموحدة. ويكفي في إقامة الدليل وكشف الغطاء عن سوء نية الداعين أن نسوق هذه الفقرة من كتاب طه حسين " مستقبل الثقافة في مصر" حين دعوته إلى فتح باب التطوير في اللغة العربية ودراستها.

"وفي الأرض أمم متدينة كما يقولون، وليست أقل منا إيثاراً لدينها، ولا احتفاظاً به، ولا حرصاً عليه ولكنها تقبل في غير مشقة ولا جهد أن تكون لها لغتها

الطبيعية المألوفة التي تفكر بها وتصطنعها لتأدية أغراضها. ولها في الوقت نفسه لغتها الدينية الخالصة التي تقرأ بها كتبها المقدسة، وتؤدي بها صلواتها. فاللاتينية مثلاً هي اللغة الحديثة لفريق من النصارى، واليونانية هي اللغة الدينية لفريق آخر والسريانية هي اللغة الدينية لفريق رابع(. . . ) وبين المسلمين أنفسهم أمم لا تتكلم العربية ولا تفهمها، ولا تتخذها أداة للفهم والتفاهم، ولغتها الدينية هي اللغة العربية ومن المحقق أنها ليست أقل منّا إيماناً بالإسلام، وإكباراً له، وذياداً عنه. وحرصا عليه" (١٨٤).

ويحسن بنا أن نورد الأبيات الآتية الواضحة الدلالية، التي ينبغي لقارئها، وقارئ ذلك النص(١٨٥) أن لا يغيب عنه الشعار الذي اتخذه طه حسين في صدر الكتاب السالف الذكر حين إثباتها على غلافه. وهذه الأبيات هي:

**خذي هذا وحسبك ذاك مني  على ما في من عوج وأمت**

**وماذا يبتغي الجلساء مني  أرادوا منطقي وأردت سمتي**

**ويوجد بيننا أمد بعيد  فأمّوا سمتهم وأممت سمتي**

وهي أبيات واضحة الدلالية لئن لم يصرح فيها بكل ما في نفسه خشية أن يتعرض لما تعرض له حين إخراجه كتاب " الشعر الجاهلي " (١٨٦)، فهي يراد منها أن لا ننتحي سمت كلام العرب الأقحاح الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم. إن الوسيلة إلى تحقيق نهضة وتطوير في قواعدنا النحوية تكمن في إتقان هذه القواعد وبخاصة تلك التي تتعلق بالبنى اللغوية المحولة التي ينبغي أن تستثمر فيها نظرية الحمل خير استثمار.

وإننا نحسب أن نظرية الحمل التي لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من آثارها باعتبارأنها مكملة للقياس حرية بأن تستغل أحسن استغلال في تيسير استيعاب كثير من المسائل النحوية والصرفية. حيث إن كثيراً من تلك المسائل لو أدرك أنها محمولة على غيرها لسهل فهمها. فمثلا المشتقات الخمسة التي تسمى "الوصف " ممثلة في اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة(١٨٧) وأفعال

التفضيل يدرك ويفهم كيف أنها تعمل حين يعرف أنها محمولة على أفعالها. ومن ثم يسهل ويهضم سبب إعراب ما بعدها على أنه فاعل أو نائب فاعل لها.

وأساس ذلك أن أصل العمل إنما يكون للحروف والأفعال. ويدرك بفضل ظاهرة الحمل أن المشتقات الثمانية الاسمية كيف أنها في باب الإعلال والإبدال تعتل وتبدل حملاً على أفعالها، وكذا يدرك أن المصدر على الرغم من أنه أصل كيف أنه في ذلك الباب يحمل على الفرع فيعتل ويبدل ويعمل حملاً على فعله(١٨٨).

**نظرية الحمل:**

لما كان تدوين النحاة للغة التي استنبطوا منها ذلك النظام ممثلاً في القواعد النحوية من خلال سماعهم مما انتقوه من القبائل المشهورة بالفصاحة غير مستوف (١٨٩) حيث إنه لم يصل إلىأسماعهم كل ما قالته العرب في أغراضها المختلفة(١٩٠)، لم يجدوا مناصاً من الاستعانة بالقياس الذي أجروه على سماعهم ليشكل معه منهجهم في تكوين الأنظمة اللغوية (قواعد الانتحاء). واللافت للانتباه هو أن علماء هذه اللغة لما تفطنوا إلى أن ثمة مسائل نحوية وصرفية قد تخرج عن القياس أو الظاهرة المطردة، لم يجدوا بداً- وهم يقننون لهذه اللغة - أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي من شأنها أن تمكنهم من لم شتات المسائل الخارجة عن دائرة هذا القانون المطرد. وإرجاعها إلى حظيرته. فاهتدوا إلى ابتكار ما يسمى " بنظرية الحمل" التي تعمد إلى خلق نظام دقيق ذي سنن عامة تحاول أن تضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللغوية(١٩١).

ولعله حين استقصائنا بعض صور هذه النظرية سنجد كيف أن هذه النظرية تؤدي دوراً خطيراً. حين تفسيرها وتأويلها أو تقديرها المسائل الخارجة عن القواعد المطردة(١٩٢) على نحو ألحقت فيه المسائل غير المقيسة بالظواهر الأصول" الأم" (١٩٣).

فما مفهوم نظرية الحمل التي لها هذه الأهمية في النحو العربي؟ جاء في محيط المحيط: "حمل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه، وحمل النظير عند النحاة: إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما"(١٩٤). فهو " إعطاء الكلم حكم ما ثبت

لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"(١٩٥) وهو " قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما على الآخر(١٩٦).

جاء في لسان العرب أن قياس الشيء يعني تقديره على مثاله(١٩٧). ويعرفه علماء الأصول بأنه " إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم. ففي القياس يقارن العقل بين موقف معين بموقف معلوم يماثله أو يناقضه(١٩٨).

والتقدير تعليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة(١٩٩) وإن من منطلقات النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه في الدرس النحوي التي أكدتها اللسانيات الحديثة(٢٠٠) القياس الذي هو إجراء رياضي يحكم تحويلات الفرع إلى الأصل بعلة هي مسوغ خارجي ليس جزءاً من البنية اللغوية(٢٠١) إذ لا تظهر في التركيب السطحي. وإنما هي منوية ذهنياً في البنية العميقة.

ومن أهم صنوف الحمل الحمل على الأصل والفرع: "الأصل أول يبنى عليه ثان"(٢٠٢)، "والأصل ما يبتني عليه غيره (. . . ) والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفروعها سميت قواعد"(٢٠٤). وهي ليست إلا فكرة مجردة أو صورة ذهنية استنبطها النحاة من استقرائهم لطبيعة الكلم(٢٠٥) "والفرع ثان يبنى على أول" (٢٠٦) لأن الأصل "هو المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة"(٢٠٧).

والنحو العربي بني في أصله على مفهوم الأصل والفرع. وحين ميز النحاة الأصول عن الفروع عدوا الأصل بأنه العنصر الثابت أو النواة، أما الفرع فهو الأصل بزيادة إيجابية أو سلبية. ويحصل عن طريق التحويل الطردي برد الفروع إلى الأصول. فيكون التحويل عكسياً".

فهو تحويل يخضع لنظام من القواعد والتفريع. وبالتالي له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع. فكل دال لغوي بالنسبة إلى النحاة العرب إما أصل يبنى على غيره، أو فرع يبنى على الأصل أو الأصول" فالتحويل التقديري الذي يفسر البنية التي يحدث فيها اللبس، يشمل في النحو العربي الأصيل المستوى التركيبي ومستوى الكلمة.

# هوامش وإحالات الفصل الثاني

(١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٩.

(٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١١.

(٣) د. محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسلت الحديثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص٢١.

(٤) د. محمد الصغير بناني: المرجع نفسه، ص٧٩.

(٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، مجلة اللسانيات، ص٥٨.

(٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، المرجع نفسه، ص٥٩.

(٧) ينظر د. عبد الرجمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو، ص ٦٧ – ٨٦، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩.

(٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠.

(٩) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ١٠٦ وينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٦ وما بعدها.

(١٠) د. عبد الرحمن الحاج صالح: أول صياغة للتراكيب العربية، ص ٧٢. نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥١.

(١١) كأن تحول الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الحال إلى وحدة إسنادية مضارعية مؤدية وظيفة الحال وسوى ذلك.

(١٢) محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسلت الحديثة، ص٨١.

(١٣) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٢.

(١٤) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص١١.

(١٥) يقصد به التركيب المحول، لأن التركيب البسيط التوليدي لا أصل له.

(١٦) ينظر برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص٤٨.

(١٧) فالمبتدأ في الجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية التوليدية يأتي معرفة لا نكرة، متقدماً على الخبر، ويأتي مفرداً لا وحدة إسنادية، ويكون مذكوراً لا محذوفاً. والفعل في الجملة الفعلية التوليدية أو الوحدة الإسنادية التوليدية يأتي متقدماً على مرفوعه وعلى المفعول به.

(١٨) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص٢١.

(١٩) ينظر الأشموني: شرح الأشموني، ٢/ ١٩٥. وابن يعيش: شرح المفصل، ٢/٧٥.

(٢٠) مريم/٤.

(٢١) يقصد بالأصل البنية العميقة.

(٢٢) ينظر الأشموني: المرجع نفسه، ٢/ ١٩٥.

(٢٣) سيبويه: الكتاب، ٢/ ١٨٢.

(٢٤) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص٢٨.

(٢٥) لمزيد من الايضاح ينظر سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢.

و الأشموني: المرجع نفسه،٣/ ١٤١ وأبو علي الفارسي: المسائل العسكريات، ص ٤٥. وابن الأنباري: أسرار العربية، ص ١٥، ونهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص٤٥ - ٧٩.

(٢٦) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص١٤٤.

(٢٧) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ٢٨.

(٢٨) ينظر نظرية الحمل، ص٥٧١.

(٢٩) ينظر محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١، ص ٢٢.

(30)Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique, p88.

(٣١) ينظر محمد علي الخولي: المرجع نفسه، ص٣٩، ٤٠.

(٣٢) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص١٩.

(٣٣) ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص١٥، الهامش١.

(٣٤) ينظر بومعزة: الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر.

(٣٥) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ١٠٦.

(٣٦) د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي ٢٥٠.

(٣٧) يقصد بالمركب الاسمي الاسم المؤدي وظيفة المبتدأ، أي ما يسميه هذا البحث الوحدة الإسنادية.

(38) Emonds Joseph: transformations radicales conservatrices et locales , ED , seuil , Paris , p 52.

(٣٩) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٠٦.

(٤٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص١٣٥، ١٣٦.

(٤١) ينظر سيبويه: الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٤٢) عدت مركبة لأن الخبر فيها ورد وحدة إسنادية مضارعية بسيطة.

(٤٣) عدت وحدة إسنادية ولم تسم جملة لأنها مؤدية وظيفة مقول القول.

(٤٤) سيبويه: المرجع نفسه، ٨١/١.

(٤٥) سيبويه: الكتاب، ١ /١٧٢،١٧١.

(٤٦) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤١٢.

(٤٧) سيبويه: المرجع نفسه، ١ /١٦٤.

(٤٨) والتحويل في الصرف ليس دائماً يترتب عليه تغير في دلالة الصيغة المحولة. إذ قد يراد منه تجنب الثقل الذي في الصيغة الصرفية. ينظر بومعزة رابح: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٢ وما بعدها.

(٤٩) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٤٥.

(٥٠) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز: ص ١٣٥، ١٣٦

(٥١) ينظر البرزة أحمد مختار: أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعتة وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٥

(٥٢) ينظر د. عبد الجبار توامة: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو، ص٣١٠.

(٥٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣ /٦٥.

(٥٤) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية الوظيفية.

(٥٥) الجرجاني: المقتصد، ١/ ٢٩٢.

(٥٦) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٢/ ٧٦.

(٥٧) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص١٢٠،١١٩.

(٥٨) ينظر الدينوري: ثمار الصناعة، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣. ص٩٣، ٩٤.

(٥٩) الاستراباذي: شرح الكافية، ١/ ٢٥٧، ٢٥٩.

(٦٠) العكبري: اللباب، ١ / ١٣٩.

(٦١) ينظر فندريس: علم اللغة، ص ١٨٣.

(٦٢) ينظر جون ليونز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٧ -٣٠ .

(٦٣) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ١٢٥ والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٣٠١.

(٦٤) ابن الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد البستيتي، مطبعة دار الكتب القاهرة، ١٩٧٨، ١/ ٥٦٦.

(٦٥) ينظر د. نهاد الموسى: الأعراف، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٤٥ - ١٧٦.

(٦٦) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩١.

(٦٧) الصبان: حاشية الصبان، ١ / ٣١٥، ٣١٦. (٦٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٤.

(٦٩) أي العرب.

(٧٠) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٢.

(٧١) ينظرابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٤٩ – ٥٩.

(٧٢) ينظر عبد الفتاح الحموز: موضع اللبس في العربية وأمن لبسها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص١٠.

(٧٣) السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٣١٤.

(٧٤) ينظر عبد الفتاح الحموز: المرجع نفسه، ص٦٢.

(٧٥) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ /٣٤.

(٧٦) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٣٧،٣٨.

(٧٧) أي المستبدل والمستبدل عنه.

(٧٨) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٠.

(٧٩) ينظر نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكننة الجامعية الأزرابطة، الإسكندرية ٢٠٠١، ص٣١٣.

(٨٠) نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٤٨.

(٨١) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٥٧.

(٨٢) ينظر د. نهاد الموسى: الأعراف، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٤٥ - ١٧٦.

(٨٣) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩١.

(٨٤) الصبان: حاشية الصبان، ٣١٥/١، ٣١٦.

(٨٥) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣.

(٨٦) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٢.

(٨٧) ينظر حسام سعيد النعيمي: ابن جني عالم العربية، ص ١٦٨. ١٦٩.

(٨٨) هنري فليش: النحو، دار المعارف الإسلامية، ٢٢ / ٦٢، ٦٨.

(٨٩) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١٩٢. ٢١٥٢.

(٩٠) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: المرجع نفسه، ص ١٨٨.

(٩١) محمد عيد: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩، ٢٦٧/١.

(٩٢) يقصد بمدخوله الفعل ومرفوعه أو اسم " إن" وخبرها.



obeikandl.com

(٩٣) يقصد بالجمل الوحدات الإسنادية الوظيفية.

(٩٤) يقصد بمصدر صريح.

(٩٥) محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢.

(٩٦) سيبويه: الكتاب، ٢ / ٣٢٩.

(٩٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩.

(98) Mosel Ulrikc: Die syntaxtic Bei Sibawiah, P13.

(٩٩) ابن يعيش شرح المفصل، ٥٩/٨.

(١٠٠) يقصد بـ "جملة " الوحدة الإسنادية.

(١٠١) عباس حسن: النحو الوافي، ٢ /٢٠٣.

(١٠٢) ينظر عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢، ١٤/١.

(١٠٣) المركب الاسمي أطلق عليه في بحثنا هذا " الوحدة الإسنادية الوظيفية ".

(١٠٤) د. محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، ص٧٤.

(١٠٥) أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص١٢٦.

(١٠٦) وقد سمى بعضهم هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية " المركب الاسمي الموصولي"، ينظر دكتور محمد فتح: من المناهج الحديثة للبحث اللغوي، ص٨٦.

(١٠٧) يقصد بجملة صلة الموصول.

(١٠٨) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٠٠.

(١٠٩) إذا كان الفعل في هذه الوحدة الإسنادية الفعلية مبنياً للمعلوم تكون البنية العميقة للمشتق المؤولة به اسم فاعل. وإذا كان الفعل فيها مبنيا لما لم يسيم فاعله تكون البنية العميقة للمشتق اسم مفعول.

(١١٠) ابن يعيش: شرح المفصل، ٦٣/١.

(١١١) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٣/ ١٣٩.

(١١٢) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ١ /٢٦٠.

(١١٣) يقصد بجملة صلة الموصول.

(١١٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٠٠.

(١١٥) ينظر محمد الشاوش: (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٥٨

(١١٦) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ /٤٠٩.

(١١٧) هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية يسميها التحويليون جملة مدمجة.

(١١٨) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية.

(١١٩) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، ١ / ٢٩٢.

(١٢٠)أي التركيب الإسنادي التوليدي الأصلي أي النواة.

(١٢١) ينظرد. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٠٠.

(١٢٢) سواء أكانت هذه التراكيب الإسنادية جملاً أم وحدات إسنادية وظيفية.

(١٢٣) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٤.

(١٢٤) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥.

(١٢٥) ينظرد. خليل عمايرة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص٩٦.

(١٢٦) السيوطي جلال الدين: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان،تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٣

(١٢٧) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤١١.

(١٢٨) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي) مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص١٢.

(١٢٩) الحمل هو إجراء الشيء على الشيء.

**(130) Mosel Ulrikc: Die syntaxtic Bei Sibawiah, P280.**

(١٣١) لأن المفعول به الأول لظن أصله مبتدأ.

(١٣٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤١٢.

(١٣٣) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص٢٣،٢٢.

(١٣٤) أو الوحدة الإسنادية المنسوخة بهذه النواسخ.

(١٣٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص٢٧،٢٦.

(١٣٦) من مثل لم، لا،، ليس، ما، لن.

(١٣٧) من أدوات التوكيد: إن، أن، لام الابتداء، لام المزحلقة، نونا التوكيد، قد، لقد. . . إلخ.

(١٣٨) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠١ – ١٠٩.

(١٣٩) ينظر د. خليل عمايرة: المرجع نفسه، ص ١٠٢، ١٠٣.

(١٤٠) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.

(١٤١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص ٤١١

(١٤٢) ينظر خليل عمايرة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص١٠٨.

(١٤٣) يعد دخول حرف الجر الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل الترتيب وهو تحويل عارض

نحوياً لا دلالياً لإمكانية الاستغناء عنه كما أن الباء يمكن الاستغناء عنها نحوياً فقط لا بلاغياً. ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٢٠،١١٩

(١٤٤) ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١/ ١٣٩.

(١٤٥) ينظرالجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٢٤- ١٢٦.

(١٤٦) ينظر الزمخشري: الكشاف، ١ /٢٤٨.

(١٤٧) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٣٦، باب شجاعة العربية.

(١٤٨) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٢.

(١٤٩) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح: (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)، مجلة اللسانيات، ص ٣٩.

(١٥٠) ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٦٥.

(١٥١) ينظر د. عبد الواحد حسن الشيخ: دراسات في علم المعاني، ص١٦٢.

(١٥٢) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٦٨٤.

(١٥٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ١٥،١٣.

(١٥٤) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٢٩، وينظرعبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز،ص ١١٢، ١١٤.

(١٥٥) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١٧.

(١٥٦) سيبويه: الكتاب، ٢/ ١٢٩.

(١٥٧) ينظر صور الجملة الابتدائية الاسمية المحولة، ص٤٠٦.

(١٥٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية،. ،ص١٩،١٨.

(١٥٩) أي الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية الفعلية.

(١٦٠) محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ٢/ ٣٠٨.

(١٦١) ينظرصالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣

(١٦٢) أي العرب.

(١٦٣) سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٤.

(١٦٤) ينظرد. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٤٤.

(١٦٥) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٠.

(١٦٦) ينظر عبد القادر مرعي: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٣.

(١٦٧) ينظر اين السراج: الأصول في النحو ٢ / ١٣١ وابن جني الخصائص، ٢ / ٣٨٢، ٣٨٥.



obeikandl.com

(١٦٨) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، ص ١٨٧ .

(١٦٩) ينظرد. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٢٩.

(١٧٠) د. سناء حميد البياتي: المرجع نفسه، ص٤٣٠.

(١٧١) ينظرصالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣

(١٧٢) أي العرب.

(١٧٣) سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٤.

(١٧٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٨٤.

(١٧٥) الزملكاني: البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حمدي الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، ط١، ١٩٧٤، ص٢٣٢.

(١٧٦) حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص١٠١- ١٠٣.

(١٧٧) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، مطبعة المعارف، ١٩٤٩. ص ٢٩ ٣، ٣٣٠.

(١٧٨) وقد رأى الدكتور محمد محمد حسن أن هذا الكلام ليس من صنع طه حسين فهو ترديد لما قاله القاضي الإنجليزي "و لمور" في كتابه "عامية مصر"، طبعة لندن١٩٠١، ص١٥. ينظر د. محمد محمد حسين: تطوير قواعد اللغة العربية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، المملكة العربية السعودية، ١٤١٥، ص٥٣.

(١٧٩) د. محمد محمد حسين: المرجع نفسه، ص٥٥.

(١٨٠) ينظر سيبويه: الكتاب، ١/ ٨٥ وابن يعيش: شرح المفصل، ٦/ ٩٠.

(١٨١) ينظر سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص٢٠١.

(182) Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique , P 10 - 16.

(١٨٣) ينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢ /٣٠٤.

(١٨٤) المطردة المقيس عليها بغض النظر عن كونها أصلاً أم فرعاً. والمطرد في القياس هو أن يوافق المقيس عليه قاعدة أصلية. ينظر د. عبد الفتاح حسن علي البجة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص ٨٢.

(١٨٥) ينظر د. عبد الفتاح حسن علي البجة: المرجع نفسه، ص٦.

(١٨٦) ينظرد. تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٢٨،١٢٧.

(١٨٧) ينظر بومعزة رابح: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر.

(١٨٨) يؤيد ذلك ما صرح به أبو عمرو بن العلاء حين قال " ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير ".

(١٨٩) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح: أول صياغة للتراكيب العربية، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠.

(١٩٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلا عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي ص ٢٤٩.

(١٩١) يقصد بالمسوغ الخارجي أنه يبني على افتراضي يقتضيه الفعل مثل الفعل "قال" أصلها قول.

(١٩٢) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطلق النحو العربي، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩.

(١٩٣) الرماني: الحدود في النحو،تحقيق دكتور مصطفى الجواد، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(١٩٤) علي الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٧٢.

(١٩٥) وقد استخدم النحاة فكرة الأصل والفرع في كل مجالات الدرس النحوي وبخاصة في أقسام الكلام الثلاثة (الفعل، الأسم والحرف) فيما يتعلق بالاعراب والبناء وفيما يتصل بالعوامل. ينظر عبد الفتاح علي البجة: ظاهرة قياس الحمل، ص ٦٧.

(١٩٦) الرماني: المرجع نفسه، ص ٤٢.

(١٩٧) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح: أول صياغة للتراكيب العربية، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠.

(١٩٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي ص ٢٤٩.

(١٩٩) يقصد بالمسوغ الخارجي أنه يبني على افتراضي يقتضيه الفعل مثل الفعل " قال" أصلها قول

(٢٠٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطلق النحو العربي، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩.

(٢٠١) الرماني: الحدود في النحو،تحقيق دكتور مصطفى الجواد، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(٢٠٢) علي الجرجاني: كتاب التعريفات، ص ١٧٢.

(٢٠٣) علي الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٧٢.

(٢٠٤) وقد استخدم النحاة فكرة الأصل والفرع في كل مجالات الدرس النحوي وبخاصة في أقسام الكلام الثلاثة (الفعل، الأسم والحرف) فيما يتعلق بالاعراب والبناء وفيما يتصل بالعوامل. ينظر عبد الفتاح علي البجة: ظاهرة قياس الحمل، ص ٦٧.

(٢٠٥) الرماني: المرجع نفسه، ص ٤٢.

(٢٠٦) د. منى الياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي دار الفكر، دمشق ١٩٨٥، ص ٣٢.

(٢٠٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، المرجع نفسه، ص٢٤٩.



obeikandl.com